السواد

WWW.ATTAWEEL.COM

أسد الطيبي محمد

WWW.ATTAWEEL.COM

المورد

المجلد التاسع خريف ١٩٨٠ العدد الثالث

دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م

القياس في منهج المبرد

بقلم الدكتور

صاحب بوجناح

كلية الاداب ـ جامعة البصرة

ربما يكون من المفيد القول اولا بان فكرة هذا البحث عندي تعود في بدايتها الى سنوات خلت ، يوم كنت اعد لدراستي العليا . فكنت اواجه فيما رجعت اليه من مصادر ومنها « المقتضب والكامل » مواقف صريحة لدى المبرد (ت ٢٨٥هـ) في رد روايات القوم ونقض اشعار الشعراء حين تتعارض مع قياسه وقياس صحبه البصريين ، ولو انتهى به ذلك احيانا الى موقف المناهض لسيبويه او غيره من ائمة البصريين .

كانت هذه المواقف صريحة وبارزة في فكر المبرد وتراثه النحوي ؛ وكانت صراحتها ووضوحها من القوة بحيث باتت معها سمة متميزة في منهجه النحوي ، تثير انتباه الدارس والمتتبع بل استغرابه ايضا ، وقد اثار غير مرة واحدا من رؤوس مدرسة القياس هو ابو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) فلم يخف ضيقه وتبرمه بمواقف ابي العباس هذه واتهمه بالتحكم على السماع بالشهوة المجردة من الانصاف فظلم نفسه لا من جعله خصمه .

وحين طرح في قسمنا اقتراح يقضي بدراسة المبرد البصري في نحوه ولغته وادبه وجدتني سريع الاستجابة لذلك ، ووعدت بدراسة « القياس » في منهج المبرد ، وفي ذهني مجموعة من الذكريات والاصداء العالية احتفظ بها من ايام تحصيلي وظلت تعاودني اثناء تدريسي لمادة النحو في الجامعة . عدت الى مراجعي اعيد النظر فيها واستقصي ما جاء في ثناياها ، فوجدت الفكرة تختمر في ذهني لتصبح مشروعا يتضمن موضوعات ومسائل على قدر كبير من الاهمية والخطورة .

انتهى بي تتبع هذه الموضوعات والمسائل الى نتيجة لم تكن تخطر ببالي يوم بدات البحث، ولم اكن اتوقع الوصول اليها وامامي كل هذه المواقف الحادة التي يواجه بها المبرد مرويات غيره من النحاة واللغويين متى وجد فيها ما يخالف مقاييسه التي ارتضاها لنفسه ولجمهور قومه البصريين .

وعلى اية حال فاني اوثر ان ابدا مع القارىء رحلتنا في فكر المبرد النحوي من خلال آرائه التي تتصل بالقياس ، واود ان نستطلع مواقفه عامة من خلال ما كتب وصنف ، علّنا نتفق في قبول النتائج التي تقودنا اليها هذه المحاولة المتواضعة .

ولعل من المفيد هنا ان نمهد لحديثنا عن قياس المبرد بحديث سريع عن :

القياس في النحو العربي

لا يختلف اثنان على ان النحو العربي حينما نشأ كان نحوا تعليميا يمثل استجابة لحاجات ابناء الدين الجديد من غير العرب ومن بعض العرب الذين اضطربت سلائقهم وباتوا غير قادرين على اعراب لغتهم بعد ان انبتت الاسباب بينهم وبين بيئات النقاء اللغوي في اعماق جزيرتهم المتسعة الارجاء وبعد ان استقروا وولد لهم في امصار تضم اقواما شتى من اهالي البلدان المفتوحة خارج بلاد العرب .

كان هؤلاء الناس يتعلمون العربية من خلال النصوص الفصيحة الممثلة في كلام الله وكلام العرب الفصحاء شعرا او نثرا(٢) ، وما يستدعي ذلك من رواية اخبار العرب وايامها وانسابها . وكان لهذه المهمة شيوخ ومؤدبون يؤدونها من امثال ابي الاسود

WWW.ATTAWEEL.COM

الذي نقل عنه « انه كان يعلم العربية»(٢) ولم تكن العربية يومذاك نحوا ولا صرفا ؛ بل كانت نصوصا تحتوي الفصيح والغريب وانما كان الناس يتفاضلون يومها في معرفة الغريب(٤) وهذه ايضا كانت حال طبقات من العلماء بعد ابي الاسود من امثال عنبسة بن معدان الفيل وعبدالرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وابي عمرو بن العلاء وغيرهم ممن اخذ عنهم كلام العرب وخطبهم واشعارهم مدونة في صحائف متفرقة وقعت بايدي المتاخرين من طبقة الجاحظ وغيره فجمعوها لنا فيما خلقوا من مصنفات .

وظلت حال علماء اللغة على هذه الشاكلة حتى كان عبدالله بن ابي اسحاق الحضرمي الذي ارسى دعائم النحو بمفهومه الدقيق حين تجرد القياس فاتسع فيه ؛ وكان اول من « بعج النحو ومد القياس وبسط العلل »(٥) .

ومنذ ذلك الحين ترعرع النحو العربي في ظل القياس العقلي واقترن به ، فاستنبطت قواعده ومدت فروعه لتكون اداة تعليمية بين ايدي الاجيال التي نهضت باعباء التقدم الفكري والحضاري الشامل وما يقتضيه من ادارة مرافق الدولة الجديدة وتنظيماتها المختلفة وبخاصة بعد اتمام عملية تعريب الدواوين في العراق والشام وغيرهما .

ولعل من نافلة القول الاشارة الى ان عبدالله ابن اسحاق الحضرمي وغيره من النحاة الذين خلفوه في متابعة المسيرة النحوية مثل عيسى بن عمر وابي الخطاب الاخفش والخليل بن احمد وغيرهم كانوا من المشتغلين بعلم الكلام او الدارسين له . وهو يقوم في بنائه ـ كما هو معلوم ـ على المنطق الارسطي العقلي المجرد ، حيث كان ذلك سببا في القاء ظله على الدرس النحوي فصارت اسسه ومقولاته ركائز واضحة في الفكر النحوي عند العرب .

والقياس الذي استعان به الفقهاء ايضا وجعلوه ركنا بارزا من اركان اصولهم في استنباط الحكم الشرعي استعان به النحويون بعد ذلك وجعلوه ركنا بارزا ايضا في اصولهم التي بنوا عليها عملية استنباط الاحكام النحوية ، وهو واحد من اصولهم الاستدلالية الثلاثة : القياس والسماع واستصحاب الحال .

ولعل القياس عند النحويين صار فيما بعد اخطر الاصول الثلاثة شانا حيث اهتضم حق قرينه السماع لدى جماعة كثيرة من النحويين امثال المبرد الذي سنعرض لطائفة من مواقفه في هذا الشأن وابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي اثر عنه قوله: اخطيء في خمسين مسالة في اللغة ولا اخطيء في واحدة من القياس(٦) وتلميذه ابن جني(ت٣٩٢هـ)الذي يحتذي حذو شيخه الفارسي قائلا : ان مسالة واحدة من القياس انبل وانبه من كتاب لغة عند عيون الناس(٧) وابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ)الذي تاثر الفارسي في كثير من مواقفه واختياراته(٨) .

والحق ان هذا الاصل من الاصول الثلاثة التي يستدل بها في صناعة الاعراب يتفق في اعتماده اصحاب المذاهب النحوية عامة . فالكسائي شيخ الكوفيين هو الذي يعزى اليه البيت :

انما النحو قياس يتبع
وبه في كل امر ينتفع(٩)

والخلاف بين المدرستين لا ينبعث حول اعتماد القياس او رفضه ؛ بل ينبعث حول تجويز صور من الاعراب والتعبير اللغوي قاسها الكوفيون على شواهد من كلام العرب وقعت اليهم واخطأها البصريون(١٠) ثم لم يشاءوا بعد ذلك قبولها عنهم بعد ان جعلوهم اندادا لهم ، لنزعة اقليمية(١١) اول الامر ثم لنزعة منهجية بعد ذلك تمخضت عن ظهور مدرستين نحويتين .

فالقياس اذن ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي ؛ وانكاره في النحو لا يتحقق كما يقول النحوي الاصولي ابو البركات الانباري (ت ٥٧٥هـ) «لان النحو كله قياس ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ؛ فمن انكر القياس فقد انكر النحو ، ولا نعلم احدا من العلماء انكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»(١٢) .

والسؤال الذي يشخص امامنا الان هو : ما هي آفاق القياس النحوي عند المبرد ؟ واين ترسم حدوده ؟

الذي يتبادر الى الذهن في هذا المقام هو ان حدود القياس النحوي عند المبرد يفترض ان لاتتجاوز حدود القياس البصري ؛ اليس هو امام البصريين في عصره واليه انتهت زعامة النحو . الم يكن هو الذي وقف في بغداد ندا خطيرا لشيخ الكوفيين آنذاك ابي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) ، فلابد ان يكون قياسه اذن قياس اصحابه البصريين الذين لا يعتدون الا بالفصيح « المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة »(١٣) . يقوي ذلك انهم نقلوا عن المبرد قوله : اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك(١٤) . وجاء في المقتضب ايضا : السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة(٥) .

ويقويه ايضا مواقف وجدناها عند المبرد هي من الوضوح والاثارة بحيث لم ينج من التعرض لها حتى ائمة البصريين انفسهم . بل يمكن القول دون تورط في المبالغة انها تشكل ، في نحو المبرد ما يمكن تسميته :

ظاهرة رد الروايات :

وهذه تتجلى في فكر المبرد باكثر مما تتجلى عند اي بصري سواد ، وهو فيما يخيل الي تورط في التوغل بعيداً في هذا الشان فبالغ في رد فيض من المرويات تمسكا بقياس عقده البصريون على استقراء ناقص ، فان اعجزه رد الرواية الموثقة لجا الى تاويلها على صورة لا تبرا من التهافت ولا تنجو من الوقوع في المفارقة .

فمن مواقفه الممثلة لاتجاهه هذا :

١ ــ انه يرى ان قولهم : لولاك ولولاي ولولاه لحن . والمعروف ان لولا اداة شرط تقترن باسم ظاهر او بضمير رفع ، فاذا اتصلت بضمائر النصب او الخفض في مثل قولهم : لولاي ولولاك ولولاه فهي عند سيبويه حرف جر[١٦] وعند الاخفش انها على بابها وان ذلك مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل موقع ضمير الرفع المنفصل ، كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض المتصل فيما حكي من قولهم : ما انا كانت ولا انت كانا .

والمبرد يرى ان لولا لا تجر الظاهر فكيف تجر المضمر ؟ وهو محق في هذا ، ولكنه يرى ــ كما قدمنا ــ ان لولاك ولولاي ولولاه لحن ، وان قول يزيد بن الحكم الثقفي معاتبا ابن عمه في قصيدة :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى
باجرامه في قنة النيق منهوي

لحن لا ينبغي ان يحتج به ، والقصيدة ــ كما يزعم ــ فيها لحن كثير غير هذا[١٧] . قال في الكامل : والذي اقوله : ان هذا خطا لا يصلح الا ان تقول : لولا انت ، كما قال الله عز وجل : لولا انتم لكنا مؤمنين . سبا ٣١ . قال: ومن خالفنا فهو لابد يزعم ان الذي قلناه اجود ، ويدعي الوجه الاخر فيجيزه على بعده[١٨] .

وما عده المبرد هنا خطا ورده على العرب لغة حكاها النحويون عنهم ، فانشد الفراء مما ينسب الى عمرو بن العاص يخاطب معاوية :

اتطمع فينا من اراق دماءنا
ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن[١٩]

وانشد ايضا مما ينسب لابن ابي ربيعة :

اومت بعينيها من الهودج
لولاك هذا العام لم احجج[١٩]

وانشد غيره : لولاكم ساغ لحمي عندها ودم .
وانشدوا : لولاه ما قلت لذي الدراهم
وانشدوا : ولولاهم لكنت كحوت بحر[٢٠]

وانشد المبرد نفسه في الكامل :

ويوم بجيء تلافيته
ولولاك لاصطلم العسكر[٢١]

ولكنه ايضا يقول ــ فيما نقل عنه ابن النحاس ــ وحدثت ان ابا عمر (الجرمي) اجتهد في طلب مثل لولاك ولولاي بيتا يصدقه او كلاما ماثورا عن العرب فلم يجد ه. قال : وهو ــ اي لولاك ولولاي ــ مدفوع لم يأت عن ثقة ، ويزيد بن الحكم ليس بالفصيح . وقال : اذا نظرت الى القصيدة رايت الخطا فيها فاحشا[٢٢] .

ولا ندري اي الكلام يصدقه الجرمي ويعتد به اذا كانت هذه النصوص لا تكفيه ولا تكفي المبرد من بعده ليوقنا بصحة ما جاء فيها. وهل يصح في مذهب النحو ان ترفض كل هذه النصوص وترد هذه المرويات خضوعا لقاعدة بنيت على استقراء ناقص لم يستوف تعبيرات العرب عامة . الم يكن الاخفش اسلم موقفا منه في قبول ما يخالف مقاييسه او لم يكن سيبويه اشد تحرجا في التصدي لهذه العبارات وتخطيء اصحابها فاثر توجيهها وجهة اخرى تنأى بها عن الحكم عليها باللحن ؟ يقول ابو البركات الانباري : واما انكار ابي العباس المبرد جوازه فلا وجه له ، لانه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم واشعارهم[٢٣] .

انه على أي حال موقف كان المبرد حريا بان يعدل عنه لما تواتر سماعه عن العرب مما لا يمكن الطعن في صحته ، فاللغة اوسع من ان تحدها الحدود الضيقة .

٢ ــ قرر سيبويه وجمهور النحويين ان الاسم يرخم في غير النداء عند الضرورة ويكون ترخيمه على لغة من نوى ومن لم ينو . واعترض المبرد ذلك وقصر الترخيم على لغة من لم ينو خاصة، ودليله ان ذلك حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الاسماء نحو يد ودم ، وهذا النوع انما يكون اعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره . والحجة لسيبويه ان هذا الحذف مشبه بالنداء فجاز فيه ما جاز في النداء .

والدليل على ذلك انه يكون فيما كان الترخيم فيه اي فيما زاد على الثلاثي . وشاهده قول الشاعر :

ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته
او امتدحه فان الناس قد علموا[٢٤]

وجاء في شعر جرير :

الا اضحت حبالكم رماما
واضحت منك شاسعة أماما

ويرد المبرد هذه الرواية ويزعم ان صوابها :

وما عهدي كعهدك يا أماما

فيكون قد رخم في النداء[٢٥] .

وحين يواجه بقول زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

يعجزه رد الرواية فيفر الى التأويل ليدعي ان عكرم ليس مرخما وانما هو ممنوع من الصرف على معنى القبيلة[٢٦] .

وحين يواجه بقول ابن احمر :

ابو حنش يؤرقنا وطلق
وعباد وآونة اثالا

يجعل اثالة معطوف على ضمير المنصوب في يؤرقنا اي ان ابا حنش وطلقا وعبادا يؤرقون الشاعر ويؤرقون معه أثال . فأثال مورّق لا مورِّق[٢٧] ، مع ان سياق الحادثة لا يؤيد هذا التفسير ، فهؤلاء النفر بما فيهم اثالة الذي رخم للضرورة فحذفت تاؤه هلكوا جميعا فبكاهم الشاعر بابيات معروفة ، وقيل فارقوه وليس بالمبرد حاجة الى هذا التاويل لبعيد فيجعل اثالة حيا بعد ان توفاد الله . اليست هذه مفارقة جرها عليه تشبث بقياس عقلي مبني على استقراء ناقص ومبدا ذهني مجرد، والا فما العلاقة بين يد ودم ونحوها مما استقر على صورة واحدة والاسماء التي ترخم للضرورة ثم يزول عنها الترخيم عند زوال الضرورة . ولم لا يكون كلام العرب المرجع في بناء القاعدة لا القيم العقلية المجردة ، مما يخلق موقفا ترفض معه اساليب وتعبيرات فصيحة او تؤول بما يفسد معناها وسلامتها .

٣ ـ ذهب سيبويه الى صحة اعمال فعل وفعيل عمل فعلهما ، واستشهد لذلك بقول احدهم:

حذرٌ امورا لا تضير وآمن
ما ليس منجيه من الاقدار[٢٨]

ويؤيده قول زيد الخيل الطائي :

اتاني انهم مزقون عرضي
جحاش الكرملين لها فديد

وقول ساعدة بن جؤية في وصف حمر وحشية

حتى شآها كليل موهنا عمل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم

وقوله ايضا في وصف اتان وحشية

او مسحل شنج عضادة سمحج
بسراته ندب لها وكلوم

والمبرد يمنع اعمال ذلك بحجة ان فعيلا اسم فاعل من فعل ، وفعل لا يتعدى فكذلك ما اشتق منه . وكذلك فعل اسم فاعل من فعل الذي لا يتعدى فهو اذن كفعله لا يتعدى .

ويواجه جملة الشواهد هذه ـ كعادته ـ برد الرواية وانكارها او بتأويلها تاويلا لا يخلو من التهافت فهو ينقل عن المازني بأن يحيى اللاحقي اخبره ان سيبويه سأله هل يحفظ بيتا في اعمال فعِل ، فوضع له هذا البيت : حذر امورا . . قال : فالبيت مصنوع[٢٩] . وقال في المقتضب : وهذا بيت مصنوع محدث ، وانما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره[٣٠] .

ولا ندري صحة هذا القياس الذي تمسك به المبرد فطعن في رواية غيره . فالفعل حذر يأتي لازما ومتعديا . فمن تعديته قوله تعالى : يحذر المنافقون ان تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم . التوبة ٦٤ . وقوله تعالى : فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة . النور ٦٣ وقوله تعالى : ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون . القصص ٦ . اي يحذرونه ، فحذف العائد . وقوله تعالى : واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاحذروه البقرة ٢٢٥ . وغيرهما من المواضع التي تجاوزت فيها حذر فاعلها الى المفعول . واذا ابينا قبول بيت اللاحقي فماذا نفعل بقول زيد الخيل ؟ وعند المبرد في مواجهة بيت لبيد تأويل لا يخلو من مفارقة مضحكة، فهو يرى ان عضادة منصوب على الظرفية ، كانه قال : في عضادة سمحج . قال : والظروف لا ينكر ان تعمل فيها هذه الامثلة (الصيغ) اذ قد تعمل فيها روائح الافعال[٣١] .

وبهذه المفارقة ايضا وجه بيت ساعدة بن جؤية وحكاية روائح الافعال هذه تطالعنا ايضا عند النحاة في تفسير النصب في قول ابي المنهال :

انا ابو المنهال بعض الاحيان

وقول عبيد الله بن ماوية :

أنا ابن ماوية اذ جد النقر

وقول العرب :

الليلة الهلال،والتمر شهر تاجر،وسواهما

وحين اعيا النحويين ايجاد عامل لنصب بعض واذ في البيتين ، والليل وشهر في المثالين قالوا : انها ظروف ، والظروف تعمل فيها روائح الافعال .

ولعل النحو واللغة لا يضاران لو تحرر القوم من عقدة العامل هذه وحرروا اللغة منها فاقروا بان ظاهرة النصب لا تحتاج الى عامل يفسرها ، وان الرفع والخفض هي علامات للاسناد والاضافة وتوابعهما وليستا نمرتين لعوامل لفظية او معنوية . ما كان بالمبرد ـ لو فطن الى هذا ـ حاجة الى رد كلام العرب او تاويله على هذا النحو المضطرب ، ولا كان به حاجة ايضا الى الطعن في تثبت سيبويه والتشكيك فيما اجازه مما استند فيه الى كلام العرب وايدته فيه النقول الاخرى عنهم . يقول ابن عصفور : وهذا الذي ذكره ابو العباس المبرد لا يلتفت اليه ، لان سيبويه ذكر البيت ولم يذكر ان اللاحقي هو الذي انشده ، وسيبويه رحمه الله احفظ لما يرويه من ان ينقله عن غير ثقة ، فلا يطعن في روايته بقول من اقر على نفسه بالكذب(٢٢) . وقال ابو نصر هارون بن موسى : كيف يجوز هذا على سيبويه وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله واخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في علمهم وصحة نقلهم ، وانما اراد اللاحقي بقوله : فوضعت له هذا البيت فرويته له(٢٢) .

٤ ـ جوز الكوفيون ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، ولكثرة ما ورد في هذا الباب عن العرب وافقهم على جوازه جماعة من البصريين منهم الاخفش وابو علي الفارسي القياسي المعروف وابو القاسم بن برهان وابو البركات الانباري صاحب الانصاف . قال الانباري : والذي اذهب اليه في هذه المسالة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس(٢٤) .

وقد اورد الانباري من شواهد الكوفيين طائفة جاوزت ستة عشر شاهدا . ولهذا وافق الكوفيين جماعة المتاخرين ومنهم ابن مالك وابن هشام وابن عقيل وابو حيان والسيوطي والبغدادي عبدالقادر وغيرهم . ولما تقدم من كثرة النصوص المؤيدة لمذهب الكوفيين كان ابو بكر بن السراج البصري تلميذ المبرد يقول : لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

فبيناه يشري رحله قال قائل

لمن جمل رخو الملاط نجيب(٢٥)

وهو يريد ان الضرورة اذا كانت مسوغا لحذف المتحرك فهي بحذف التنوين الساكن اولى . وهذه حجة قياسية تضاف الى حجة السماع الكثير .

والذي احتج به البصريون لمنع ذلك وتشبث به المبرد هو ان الاصل في الاسماء الصرف ، فتركه يؤدي الى رد الاسم عن الاصل الى غير اصل،ويؤدي الى ان يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف(٢٦) .

قال المبرد : وان اضطر (الشاعر) الى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لان الضرورة لا تجوز اللحن وانما يجوز فيها ان ترد الشيء الى ما كان له قبل دخول العلة(٢٧) .

وهذه الحجة التي تمسك بها القوم وفيهم المبرد هي كما ترى حجة عقلية افتراضية صرفة . فالتنوين الذي هو الصرف ليس اصلا في الاسماء مما سموه تنوين التمكين « فليس دخول التنوين في الاسماء علامة للتمكن ـ كما يقول السهيلي ت٥٨١هـ ـ فان العرب لا تريد ان تشعر المخاطب بتمكن اسم ولا ايضا (كذا) التمكن معنى تحتاج الى بيانه واعلام المخاطب به ، ولا ايضا قرطبة وهدبد ودرداقس وهي كلها منصرفة باكثر تمكنا في الكلام من احمر واشقر وبيضاء وحسناء ، بل هو اكثر تمكنا في الكلام وهم له اكثر استعمالا »(٢٨) .

فالتنوين علامة الانفصال وليس للتمكن ، فهم ينونون حين يريدون فصل الاسم عما بعده ، وهو في الاصل علامة تنكير(٢٩) . وانما نونت بعض الاعلام لانها منقولة عن اصول منكرة ، ولهذا لم ينون العلم المرتجل ولا العلم الاعجمي ولا العلم المنقول عن فعل او ما جاء على وزنه ولا المعدول عن وصف منصرف ونحوه لانه نقل عن اصل غير منون .

يقول السهيلي : ومما يدل على ان التنوين ليس هو علامة للتمكن وانما هو علامة للانفصال قولهم : حينئذ ويومئذ ، فنونوا لما ارادوا فصل اذ عن الجملة وتركوا التنوين حين قالوا : اذ زيد قائم، لما اضافوا الظرف الى الجملة ، وليس في الدنيا اسم اقل تمكنا من اذ ولا اشبه منها بالحرف . وقد تكون

حرفا محضا بمعنى ان في نحو قوله تعالي : ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم . الزخرف٣٦ . وهي هنا كذلك في مذهب سيبويه . قال : ومما يدلك على انها علامة فصل سقوطها في الوقف اذ السكوت مغن عنها واقوى في الدلالة على فصل الاسم منها(٤٠) .

استشهد الكوفيون لصحة مذهبهم في جملة ما استشهدوا به قول العباس بن مرداس السلمي :

وما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع

فمنع صرف مرداس وهو منصرف ، لضرورة الشعر ، ولكن المبرد لا يريد التخلي عن موقفه القياسي العقلي الافتراضي فرد هذه الرواية بدعوى ان الرواية في الاصل : يفوقان شيخي ، بالافراد او التثنية . ويريد بشيخيه ابويه(٤١) يعلق ابن مالك في شرح التسهيل على هذا الموقف قائلا : وللمبرد اقدام في رد ما لم يرو ، مع ان البيت بذكر مرداس ثابت ينقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح ولا سبب يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح(٤٢) .

ويذكر هنا ان المبرد لم يخترع هذه الرواية فالرجل لا يؤتى من امانته في النقل بل هي رواية وردت في السيرة النبوية(٤٣) . ولكن اللوم يتجه اليه في رد رواية صحيحة مع انه حكى عن العرب ـ كما يروي ابن جني في سر الصناعة ـ سلام عليكم . بدون تنوين ، لان اللفظة كما يرى كثرت في كلامهم فحذف تنوينها تخفيفا كما خففوا لم يك ولا تبك ولا ادر(٤٤) فاذا كان ترك التنوين يقع في كلامهم للتخفيف فهلا جاز وقوعه في اشعارهم للغرض نفسه وهي موضع ضرورة ؟

كان الاولى بالمبرد ان يسلم هنا بما قال به الكوفيون ما دامت شواهده من الكثرة بحيث لا يصح تجاهلها وكان في موافقته الكوفيين على صحة وقوع من لابتداء الغاية في الزمان بعد ان تعددت شواهدها اصح موقفا مما هو عليه هنا ، على الرغم من رفض البصريين قبول ذلك خضوعا لمذهب فيها بنوه على استقراء ناقص ورد في كتاب سيبويه ، وكان تعدد الامثلة التي جاءت من ذلك دافعا لواحد من ائمة القياس هو ابو علي الفارسي لان يتوقف قائلا : ينبغي ان ينظر فيما جاء من هذا فان كثر قيس عليه وان لم يكثر تؤول(٤٥) .

٥ ـ اجاز النحويون عامة تسكين اخر المعرب من الاسماء والافعال لضرورة الشعر واوردوا في ذلك جملة من الشواهد منها قول جرير :

سيروا بني العم فالاهواز منزلكم
ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

وقول الافيشر الاسدي :

رحت وفي رجليك ما فيهما
وقد بدا هنك من المئزر

وقول الراعي :

تابى قضاعة ان تعرف لكم نسبا .
وابنا نزار فانتم بيضة البلد

وقول ابي دواد :

فابلوني ببيتكم لعلي
اصالحكم واستدرج نويا(٤٦)

وغيرها كثير . ولعل اكثرها شهرة قول امرىء القيس :

فاليوم اشرب غير مستحقب
اثما من الله ولا واغل

بل ورد شيء من ذلك في بعض القراءات وهي ليست موضع ضرورة ، مثل قراءة ابي عمرو : ان الله يامركم . البقرة ٦٧ و : فتوبوا الى بارئكم . البقرة ٥٤ وحكاية ابي زيد:بلى ورسلنا لديهم يكتبون الزخرف ٨٠ . وهي فيما ينقل ابن جني لغة لتميم(٤٧) .

ولكن ذلك لم يقع موقع القبول عند المبرد على كثرته وتعدد شواهده فانكره ورد شواهده . وادعى ان الرواية في شعر امرىء القيس : فاليوم اسقى ...(٤٨) ولا شاهد فيها . وهي فيما يبدو ايضا رواية الاصمعي في الديوان . ولا يخفى ما كان الاصمعي يفعله في مثل هذه المواضع حرصا على طرد القواعد الاعرابية .

واللوم يتجه للمبرد في انكاره الرواية الاولى واعتراضه عليها ، فهل كان به حاجة الى ذلك مع هذه الكثرة من الشواهد المماثلة لما ورد في شعر امرىء القيس لمجرد قياس رسمه النحاة واقتضت الضرورة غيره . ان غزارة الامثلة التي وردت فيه جعلت القياسي البصري ابن جني يقره على انه ظاهرة لغوية في الشعر والنثر احيانا لا ينهيأ انكارها وتجاهلها لمن اراد ذلك ، بل وجه لومه الى المبرد قائلا : اعتراض ابي العباس في هذا الموضع انما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة ؛ مجردة من النصفة ونفسه ظلم لا من جعله خصمه(٤٩) . وقال في المحتسب : واما اعتراض ابي العباس هنا على

الكتاب (كتاب سيبويه) فانما هو على العرب لا على صاحب الكتاب . لانه حكاه كما سمعه ولا يمكن في الوزن ايضا غيره ؛ وقول ابي العباس : انما الرواية فاليوم فاشرب ؛ فكانه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم ؛ واذا بلغ الامر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه . وكذلك انكاره عليه ايضا قول الشاعر : وقد بدا هنك من المئزر .

فقال : انما الرواية : وقد بدا ذاك من المئزر

وما اطيب العرس لو لا النفقة . وكذلك الاعتراض عليه في انشاده قوله :

لا بارك الله في الغواني هل
يصبحن الا لهن مطلب[٥٠]

وقول الاصمعي : فيالغواني ما ؛ يريد : في الغواني اما ، ويخفف الهمزة ؛ وقول غيره : في الغوان اما ، ولو كان الى الناس تخير ما يحتمله الموضع والتسبب اليه (اي برد الرواية او تحويرها) لكان الرجل ـ سيبويه ـ اقوم من الجماعة به واوصل الى المراد منه وانفى لشغب الزيغ والاضطراب عنه[٥١] .

ولا يخفى ما في موقف ابن جني هنا من السلامة ، فهو لم يشأ ان يتمحل لتاويل الروايات بعد ان رأى اطرادها ولم يحاول ردها كما فعل المبرد والاصمعي ايضا رغبة في طرد الباب والرضوخ لقاعدة اقرت ولم يشاءوا نقضها ولو كان ذلك لضرورة شعرية ، وكان قوانين الكلام تطرد في الشعر والنثر على حد سواء .

٦ ـ اجمع النحاة على ان هناك افعالا في اللغة مسموعة تتعدى بحرف الجر تارة وبنفسها تارة اخرى ؛ وهي مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، مثل اختاروا ستغفر وسمي وكني ودعا بمعنى سمى وامر ، واوردوا في هذا جملة شواهد[٥٢] .

واشترطوا لصحة ذلك تعين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجر . ووردت افعال اخرى جرت هذا المجرى فعدها بعضهم ضرورة وراها الاخرون شاذة ؛ لانها وردت في النثر ايضا . وواضح ان كثرتها لا تسمح بوسمها في صف الشاذ ، لان الشاذ ما جاء مفردا وهذه متعددة . فمن ذلك ما ينسب لعروة بن حزام :

تحن فتبدي ما بها من صبابة
واخفي الذي لولا الاسى لقضاني

يريد : لقضى علي ، فعدى قضى بنفسها[٥٣]

وقال النابغة :

بت كان العائدات فرشنني
هراسا به يعلى فراشي ويقتب

اي فرشن لي[٥٤] .

وقال آخر :

ويوما شهدناه سليما وعامرا
قليلا سوى الطعن النهال نوافله

يريد : شهدنا فيه سليما وعامرا[٥٥] .

وقال تعالى : واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون المطففين ٢ . اي كالوا لهم او وزنوا لهم . وقالت العرب : اقمت ثلاثا ما اذوقهن طعاما ولا شرابا ، اي ما اذوق فيهن[٥٦] .

وقال جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم علي اذن حرام[٥٧]

والمبرد على نقله لكثير من هذه الامثلة في كتابه الكامل وعقده لها بابا سماه : الاستعانة في الكلام ، يتوقف عند بيت جرير قائلا : قرات على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير : مررتم بالديار ولم تعوجوا[٥٨] وعقب تلميذه الاخفش الصغير على كلامه هذا فقال : فهذا يدلك على ان الرواية مغيرة . وقال معلقا : فاما قول الشاعر ـ وهو جرير ـ وانشاد اهل الكوفة له وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم علي اذن حرام

ورواية بعضهم له : اتمضون الديار ، فليسا بشيء لما ذكرت لك . والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة[٥٩] .

ويذكر ان رواية الديوان : اتمضون الرسوم ولا تحيى

وعلى فرض وقوع تغيير الرواية التي يتهم بها اهل الكوفة وجاء ما يشبهها في الديوان الا يصح ان تكون حجة ما دام الذين رووها من فصحاء الاعراب الرواة ، واذا كانت رواية عمارة بن عقيل : مررتم بالديار ، فان رواية غيره تمرون الديار او اتمضون الديار ، ولا مبرر للطعن فيها لمجرد انها رواية اهل الكوفة . ولماذا نقبل قولهم : ما اذوقهن طعاما ، وقوله تعالى : كالوهم ، ونرفض تمرون الديار ، وما وجه الشذوذ في ذلك ؟ اليس الامر ادخل في باب التزمت والتعصب منه في باب البحث اللغوي ؟

٧ ــ يقول سيبويه : ومن العرب من يقول : الله لافعلن ، وذلك انه اراد حرف الجر اياه نوى . فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب . قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم : لاه ابوك(٦٠) .

وواضح من كلام سيبويه ان هذا اسلوب من اساليب العرب يعمدون فيه الى حذف الحرف تخفيفا على انفسهم كما فعلوا ذلك في الترخيم حيث حذفوا آخر الاسم في النداء وحذفوه في غير النداء اضطرارا كما مر بنا .

وفي كلام العرب من الشواهد مما لم يروه سيبويه قول الشاعر :

اذا قيل اي الناس شر قبيلة
اشارت كليب بالاكف الاصابع

وقول الاخر :

اكل امرىء تحسبين امرءا
ونار توقد بالليل نارا

واذا كان هذا من الضرورة فان ما روى عن رؤبة انه كان يسأل : كيف اصبحت ؟ فيجيب : خير عافاك الله ، ليس من باب الضرورة ، بل هو من التخفف في الكلام ، وان المستغنى عنه هنا حرف واحد ، وهذه مسألة معروفة عن العرب فهم ميالون الى الاختصار في كلامهم وبخاصة في حوارهم اليومي .

والمبرد يروي ذلك عنهم فيقول : واعلم ان من العرب من يقول : الله لافعلن يريد الواو فيحذفها . ويعقب على ما ينقله عنهم قائلا : وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين ، وانما ذكرناه لانه شيء قد قيل وليس بجائز عندي ؛ لان حرف الجر لا يحذف ويعمل الا بعوض(٦١) .

والغريب في الامر ان المبرد على الرغم من اقراره بان هذا الكلام منقول عن العرب يرى انه ليس بجيد في القياس ولا جائز عند كثير من النحويين ، واذا لم يكن كلام العرب هو اساس القياس فمن يكون اذن ؟ اليست مقالة النحاة بان حروف الجر عوامل ضعيفة فلا ينبغي ان تحذف ويبقى عملها هي ضرب من الفرض المجرد . ومع تسليمنا بان هذا الاسلوب ورد قليلا عنهم الا انه ليس لاحد الحكم عليه بعدم الجودة او الجواز .

ان المتتبع لمثل هذه المواقف عند المبرد يكاد ينتهي الى نتيجة مؤداها ان المبرد لا يقيس على غير الكثير الشائع ولا يقر غير المطرد من الكلام مما لا تعترض عليه رواية شاهد او شاهدين او اكثر من ذلك احيانا ما دامت هذه الكثرة لا ترقى به الى مستوى الاطراد والشيوع ؛ وقد لا يشفع له اطراده ان خالف مقاييس البصريين العقلية فيمنعه المبرد ويرده . يعزز هذا الاقتناع ما نقلنا عنه سالفا من اقوال صريحة في ذلك تدعم مواقفه العملية في هذا الشأن .

ولكن هذه النتيجة التي توحي بها جملة المواقف المتقدمة هل هي الوجه الوحيد للقياس النحوي عند المبرد ومنهجه فيه ، هل هناك ما يناهض اتجاهه السالف ويقف نقيضا لمذهبه القياسي هذا ؟

اننا سنورد هنا جملة من المواقف والاراء التي تقف في مواجهة آرائه ومواقفه السابقة التي نقلناها وهي ، فيما اعتقد ، ستقدم لنا الجواب عن هذا التساؤل الذي يثيره امامنا سياق البحث ومجراه .

١ ــ منع سيبويه وجمهور النحويين الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزه ، وحجتهم ان المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وان فاعل نعم دال على الجنس فاحدهما يكفي عن الاخر ، لذا منعوا الجمع بينهما ؛ وحينما واجهوا قول جرير في عمر بن عبدالعزيز :

تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا

تاولوه بان زادا مفعول لتزود ، كما في الخصائص او ان يكون زادا مصدرا مؤكدا واصله تزوداً ، وهو قول الفراء ، او ان يكون زادا تمييزا لقوله : مثل زاد ابيك فينا ، كما يقال : لي مثله رجلا .

ولا يخفى ما في هذه التأويلات من اشتطاط يذهب بمعنى البيت بعيدا عما اراده الشاعر وعما يفهم منه السامع . ويظهر ان ابن السراج كان اكثر دقة من القوم حين قرر ان ذلك ضرورة ، وان ما يثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا فيجنبنا بذلك تمحل القوم وتكلفهم . ويذكر ان البغدادي اورد نظائر كثيرة لهذا البيت في الخزانة(٦٢) .

وللمبرد في هذه المسألة راي خالف به جمهور النحويين فأباح ذلك على انه من باب التوكيد . قال: واعلم انك اذا قلت : نعم الرجل رجلا زيد ؛ فقولك رجلا ، توكيد لانه مستغنى عنه بذكر الرجل اولا . وانما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما ، انما ذكرت الدرهم توكيدا ، ولو لم تذكره لم تحتج اليه(٦٣) .

فهو يجيز هنا ما رفضه النحويون وتاولوه أو جعلوه من باب الضرائر . وهذا موقف غريب عن مواقفه السابقة .

٢ ـ يقرر المبرد ان افعل التفضيل الذي لم يخرج عن الوصف الى الاسمية يجري مجرى الاسماء الواردة على وزنه في جمعه على وزن افاعل وتانيثه على وزن فعلى ؛ وذلك نحو الاصغر : الاصاغر والصغرى ؛ الاكبر . الاكابر والكبرى . ويقال في جمع احمر : الاحامر(٦٤) .

والواضح انه يتسع هنا في القياس على امثلة قليلة محدودة ، والنحويون يقررون ان المسألة لا يستغنى فيها عن السماع عند جمع هذا الوصف او تانيثه . فالاشرف والاظرف لم يجمعهما احد على الاشارف والاظارف ولم يسمعا مؤنثين بوزن فعلى مثل شرفى وظرفى ، وكذلك الاطرش والاعمى(٦٥) .

فتقرير هذه المسألة على انها من المسائل القياسية لا يستقيم هنا ، والدعوة فيهما الى القياس تسامح من المبرد في مسألة ليس الحكم فيها للقياس وحده بل لابد من توفر السماع .

٣ ـ يقرر المبرد في الكامل ان فعل في سب الذكور مقيس ، قال : فاذا اريد اريد به مذهب المعرفة جاز ان تبنيه في النداء من كل فعل ، لان المنادى مشار اليه ، وذلك قولك : يا فسق ويا خبث تريد : يا فاسق ويا خبيث(٦٦) والمعروف ان فعل معدول عن فاعل ، والنحويون يرون انه سماعي وليس قياسيا(٦٧) .

قال ابن مالك :

وشاع في سبّ الذكور فعل
ولا تقس وجرّ في الشعر فلّ

ولكن المبرد يجيز قياسه هنا مع ان المسموع منه امثلة قليلة ؛ في حين انه يمنع القياس على امثلة كثيرة كما ورد في مسألة منع الاسم المنصرف من الصرف للضرورة الشعرية ، وذلك خضوعا لمبدأ عقلي افترضه النحويون في الاسم المعرب . ويذكر ان ابن عصفور ، وهو من بقية القياسيين المتزمتين ، تابعه على القول بقياسية هذه الصيغة(٦٨) .

٤ ـ يذهب المبرد الى ان من تكون للعاقل ، وهي تاتي اسم استفهام واسم شرط واسم موصول ونكرة . وتلزمها الصلة حين تكون موصولة ويلزمها النعت حين تكون نكرة لابهامها . ويمثل لمجيئها نكرة بقولنا : مررت بمن صالح(٦٩) .

ولا ندري اي قوم من العرب يقولون : مررت بمن صالح . اي برجل صالح . ان هذا كلام لم يرد في شعر ولا في نثر ولا في قرآن . والذي دعا المبرد الى هذا متابعة سيبويه في توجيه بيت ينسب لعمرو ابن قميئة يقول فيه :

يا رب من يبغض اذوادنا
رحن على بغضائه واغتدين

فذهب سيبويه الى ان من هنا نكرة لوقوعها بعد رب المختصة بالدخول على النكرات ، وهي موصوفة بالجملة هنا(٧٠)

وكذلك هي في قول الاخر :

الا رب من تغتشه لك ناصح
ومؤتمن بالغيب غير امين

وقول الاخر :

الا رب من قلبي له الله ناصح
ومن هو عندي في الظباء السوانح

وعلى هذا افترضوا صحة قولهم : مررت بمن صالح .

والحق ان هذا القياس غير متجه ، فاستخدام من في الابيات مع رب يعطيها عمومية هي تلك التي في الاسم الموصول قبل ان يتحدد بصلته التي توضح المراد به من العقلاء او غيرهم . وقولهم : رب من يبغض اذوادنا ، او رب من تغتشه لك ناصح ، لا يريدون به انسانا بعينه ؛ وهو يبرر اقترانه برب وهي لا تقترن بغير النكرات . اما قولهم : مررت بمن صالح ، فليس من هذا الباب ، لانه يريد به انسانا معينا ، وقرينة ذلك استخدام الفعل الماضي معه . وكان الصواب يقتضي ان يقال : بمن هو صالح ، على انه موصول .

والظاهر ان قول الخليل : ان شئت جعلت من في قولك : هذا من اعرف منطلقا بمنزلة انسان ؛ وجعلت ما في قولك : هذا ما عندي مهينا ؛ بمنزلة شيء نكرتين فترفع منطلقا ومهينا قياسا على قول حسان بن ثابت :

نكفي بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا(٧١)

ان ذلك هو الذي اوهم سيبويه بصحة قولنا : مررت بمن صالح ، واحتذاه في ذلك المبرد . والحق ان ما مثل به الخليل وما استشهد به غير ما مثل به سيبويه والمبرد من بعده قياسا على شواهد لا يصح

أن تكون مبررا لقولنا : مررت بمن صالح . ولا يخفى ان ما جاء في كلامهما تنظير غير دقيق . فليس قول العرب : رب من يبغض اذوادنا مثل قولنا : مررت بمن صالح . وان ذلك اتساع في القياس في غير محله .

٥ ـ يبدل المبرد ومن تابعه من النحويين النكرة من المعرفة ممثلا لذلك بقوله : مررت بزيد رجل صالح[٧٢] . فهو يضع الرجل في موضع زيد، لانه هو في المعنى ؛ وينظر له بقوله تعالى : لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة خاطئة .

والواضح ان التنظير هنا غير دقيق ، فالناصية اسم جنس لا يراد به ناصية دون اخرى ، وابدل منها اسم جنس اخر مخصص بالوصف ، فافاد الوصف تحديدا ، وهو ما يومي اليه البدل في العموم ؛ وليس كذلك المثال الذي مثل به المبرد ، فليس فيه شيء من ذلك : فهو يبدل اسم جنس نكرة باسم علم معرفة ؛ وليس هذا هو في ايراده ، والمعارف ايضا لا تستوي في التعريف ، فالعلم اكثر تعريفا من المحلى بال ، وما يجوز في المحلى بال ـ وهي هنا للجنس ـ لا يشترط ان يجوز في العلم . ويلاحظ ان ابن جني ترك لنا الخيار في نصب رجل على الحال ، وهو امر مقبول او خفضة على البدل ، وهو في ذلك تابع للمبرد[٧٣] .

هذه هي بعض المواقف التي ترى فيها المبرد يتسع في القياس على ظواهر يسيرة وامثلة قليلة وهي بدون شك تقف نقيضا لمواقفه المتقدمة التي رايناه فيها متزمتا متشددا في قياسه ، يتجاهل استعمالات كثيرة وظواهر لغوية واسعة خشية ان ينخرق قياسه الذي اقره فيها واقره صحبه البصريون وبنوه على اسس عقلية صرفة قبل ان تكون اسسا سماعية وافعية . فماذا يعني ذلك ؟ هل يعني اخلاصا من المبرد لمبدا الكثرة والشيوع او اخلاصا لموقف يتخذه ولا يريد ان يتراجع عنه بغض النظر عن كثرة ما يستند اليه او قلته ، سواء كان ذلك في موقف الاقرار ام في موقف الرفض .

مما لا شك فيه اننا نخرج بعد هذه الجولة في مواقف المبرد الى نتيجة مؤداها ان قياس المبرد ليس مبنيا بالضرورة على الكثرة والشيوع كما توحي بذلك مواقفه في رد الروايات وتاويلها بل قد يقيس على ظواهر قليلة وامثلة يسيرة ؛ والامر بالنسبة له يكون احيانا موقفا يقره ولا يريد ان يتراجع عنه كما هو الامر بالنسبة لكثير من المواقف البصرية التي بنيت على استقراء ناقص وجاء من المسموع الكثير مما يخالفها ولكنهم لم يشاءوا ان يتراجعوا عن موقف انتهوا من اقراره او اقره اسلافهم قبلهم . ولعلنا هنا لا نرى مبالغة في وصف ابن ولاد للمبرد بانه « رجل يجعل كلامه في النحو اصلا وكلام العرب فرعا فاستجاز ان يخطئها اذا تكلمت بفرع يخالف اصله »[٧٤] ولعل صورة القياس في منهج المبرد تكون اكثر اكتمالا حين نسوق هذين المثالين من أقيسة المبرد مما يمكن درجة دون تردد في باب القياس العقلي .

١ ـ يقيس المبرد حذف النون في : هل تضربن وهل تضربان وهل تضربن على حذفها عند النصب في الافعال الخمسة ، كما ان الفتحة في الواحد علامة نصب وعلامة بناء عند التوكيد[٧٥] .

وسيبويه يعلل الظاهرة بكراهة اجتماع النونات[٧٦] ، وهو تعليل صوتي واقعي لا يحتاج الى ربط ظاهرة الاعراب في الفعل المضارع بظاهرة البناء حين تتصل به نون التوكيد ؛ كما تظهر الفتحة على الفعل المضارع في حالتي النصب والبناء عند الاتصال بنون التوكيد .

٢ ـ يشبه المبرد استواء الجر والنصب في التثنية والجمع باستوائهما في الكناية (الضمير) تقول : مررت بك ورايتك ، واستواؤهما انهما مفعولان لان معنى قولك ! مررت بزيد اي فعلت هذا به ؛ فعلى هذا تجري التثنية والجمع في المذكر والمؤنث من الاسماء[٧٧] وهذا تفسير غريب ؛ فانه ان دل على قوة ملاحظة فانه يدل على خيال بعيد ايضا. فلماذا لا يسوي الرفع والنصب والجر في التثنية وفي الجمع كما استوى ذلك في الضمير (نا) الذي يصلح للرفع وللنصب وللجر كما يقرر ابن مالك في الفيته . ولماذا لا يكون الخوف من التباس المثنى بالجمع لو نصب الجمع بالالف كما يقتضي الاصل وكما هو الامر في الاسماء الستة هو الذي جعلهم يعدلون عن نصبه بالالف بعد ان خصوا بها المثنى في حالة الرفع وهي ليست من الرفع ولكن لكي يميزوه عن الجمع المرفوع بالواو ؛ ومن ثم كان نصب الجمع وخفضه بالياء فقط ؛ وكذلك المثنى ينصب ويخفض بالياء فقط بعد ان خص الالف بالرفع .

ان هذه المقاييس الذهنية التي تفصح عن فطنة المبرد وبعد تصوره تشكل مظهرا من مظاهر قياسه العقلي ولكنها لا تفسر لنا ظواهر اللغة تفسيرا واقعيا يستند الى الوصف الاستقرائي لهذه الظواهر وتفسيرها بموجب ما تقتضيه القوانين الصوتية والدلالية التي تحكم الكلام العربي وتحكم كل كلام سواه .

وقد يكون من تتمة الحديث عن القياس في منهج المبرد التعرض لموقفه من القراءات الواقع ان

موقف المبرد في هذا المجال يمثل امتدادا لموقف النحاة القياسيين من القراء ، فعلى الرغم من معرفة النحاة بان القراءة سنة متبعة كما قرر شيخهم سيبويه وان القياس النحوي لا مدخل له في هذا الامر الا انهم سمحوا لانفسهم بتوهين القراء وتضعيفهم والطعن في سلامة لغتهم . والمبرد في هذا الامر تابع لشيخه المازني الذي كان شديد الجراة على القراء والحكم بتلحينهم ما دامت قراءاتهم مخالفة لقياس النحويين. وقد تعقب الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة مواقف المبرد من القراء والقراءات المخالفة للقياس النحوي في مقدمة تحقيقه للمقتضب ولا نريد اعادة تقييد هذه المواقف هنا ، فنكتفي بتقرير حقيقة ان موقف المبرد هنا يمثل امتدادا لموقفه القياسي من كلام العرب في شعرهم ونثرهم مما افضنا فيه القول في الصفحات المتقدمة .

وعسى ان نكون بهذا الجهد اليسير قد القينا مزيدا من الضوء على منهج المبرد في القياس النحوي الامر الذي يساعد على تكوين صورة واضحة عن منهج المبرد النحوي عامة .

هوامش البحث ومصادره

(١) يتضح ذلك بصورة خاصة في قصة تعلم الكسائي وسيبويه للنحو فقد كان وقوع كل منهما في اللحن بمحضر من الفصحاء والدارسين سببا في اقبالهما على ذلك ، كما ان ما يروى عن سعد الفارسي معاصر ابي الاسود من انه لم يفرق بين ضالع ظالع فجعل الثانية مكان الاولى وما قيل من أن ابا الاسود فكر في عمل شيء لاخوانه الموالي ابناء الدين الجديد يقيهم من الوقوع في اللحن ، ان ذلك كان سببا ايضا ، يضاف الى ذلك وقوع آل زياد انفسهم وبعض بني امية في اللحن وهم في الطبقة الاولى من المجتمع آنذاك .

(٢) جاء في البيان والتبيين للجاحظ ان عتبة بن ابي سفيان اوصى عبدالصمد مؤدب اولاده قائلا : علمهم كتاب الله ... ثم روهم من الشعر اعفه ومن الحديث اشرفه .. وعلمهم سير الحكماء واخلاق الادباء ، ولم يكن فيما اوصاه تعليمهم النحو فهو لم يكن موجودا بعد ١/٧٢ ط ٢ .

(٣) مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي ص ٨ القاهرة ١٩٥٤ .

(٤) زعموا ان ابا الاسود كان يجيب في كل اللغة وانه اعترض على مفردة وردت على لسان غلام كان يتعلم عنه ولم يكن سمعها قبل فقال له : لا خير لك فيما لم يبلغني منها (اي العربية) . السابق : ٩ .

(٥) طبقات الزبيدي . ص ٢٥ القاهرة ١٩٥٤ وانباه الرواة للقفطي ٢/١٠٥ ط ١٩٥٢ القاهرة .

(٦) ، (٧) الخصائص ٢/٨٨ ط القاهرة ١٩٥٥ .

(٨) انظر مقدمة شرح جمل الزجاجي لابن عصفور بتحقيقنا (تحت الطبع) .

(٩) معجم الادباء لياقوت ١٢/١٩١ ط دار المامون ١٣٥٥هـ .

(١٠) من ذلك جواز توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وشهر وحول وجواز منع المتصرف من الصرف للضرورة واضافة حيث الى المفردات في مذهب الكسائي ومد المقصور للضرورة ومجيء من لابتداء الزمان ونحوه مما اباه البصريون وكان موضع الخلاف مع كثرة الشواهد احيانا، وتفاصيله في الانصاف للانباري .

(١١) يتضح ذلك في موقف الاثارة الذي وجه به الكسائي في مجلس يونس بعد عودته من البادية وذلك ليستزيد من علم الخليل ـ ولم يكن قد عرف يومذاك على انه صاحب مذهب نحوي ـ فوجد الخليل قد توفى فدله الناس على يونس . وكان يونس قد اعترض على ما وجه الى الكسائي (جليسه ومؤدب اولاد امير المؤمنين) ويتضح ذلك ايضا في مواجهة سيبويه حينما قدم بغداد طمعا في نيل الحظوة لدى المولد والخلفاء فقد دبر له الكسائي بالاستعانة بتلاميذه لئلا يبين هدفه البحث عن الحقيقة العلمية قطعا ، فكان لهم ما ارادوا ، وحاولوها مع الاخفش فابطل تدبيرهم ثم اضطروا الى الاخذ عنه سرا لقاء ثمن . ينظر مجالس العلماء للزجاجي ص ٨ ، ٢٤٤ ط الكويت ١٩٦٢ .

(١٢) لمع الادلة للانباري ص ٩٥ ط دمشق ١٩٥٧ .

(١٣) المصدر السابق ٤٥ .

(١٤) الاشباه والنظائر للسيوطي ٣/٤٩ ط حيدر آباد .

(١٥) المقتضب ١/٣٤ ط القاهرة ١٣٨٥هـ ويلاحظ ان مفهوم الشذوذ هنا لا يعني بالضرورة شذوذا حقيقيا بل هو امر نسبي لدى المبرد كما سنرى في سياق البحث .

(١٦) الكتاب ١/٣٨٩ ط بولاق .

(١٧) شرح جمل الزجاجي بتحقيقنا ١/٣٣٠ ، الخزانة ٢/٤٣٠ ط بولاق .

(١٨) الكامل ٢/٣٤٥ ط دار نهضة مصر ـ القاهرة ، والمقتضب ٣/٧٣ .

(١٩) معاني القرآن للفراء ١/٢٣١ ، ٢/٨٥ ط القاهرة ، وشرح الجمل ١/٣٣٠ والخزانة ٢/٤٢٩ .

(٢٠) همع الهوامع ٢/٣٣ ط القاهرة .

(٢١) الكامل ٣/٣٤٥ ط دار نهضة مصر ـ القاهرة .

(٢٢) الخزانة ٢/٤٣٢ .

(٢٣) الانصاف . مسالة ٩٧ ط ٢ القاهرة ١٩٥٥ .

(٢٤) الكتاب ١/٢٤٣ .

(٢٥) العيني على هامش الخزانة ٤/٢٨٢ وشرح الجمل ٢/٦٣٤ وأمالي الشجري ط حيدر آباد ١/١٢٦ والديوان ٥٠٢ .

(٢٦) شرح الجمل ٢/٦٣٤ وأمالي الشجري ١/١٢٦ والديوان ٢١٤ وانظر الكتاب ١/٢٤٣ .

(٢٧) شرح الجمل ٢/٩٥ ، ٦٣٤ .

(٢٨) الكتاب ١/٥٨ .

(٢٩) حاشية الاعلم على الكتاب ١/٥٨ وانظر المقتضب ٢/١١٧ والخزانة ٣/٤٥٦ .

(٣٠) المقتضب ٢/١١٧ .

(٣١) المقتضب ٢/١١٦ وحاشية الكتاب ١/٥٨ .

(٣٢) شرح الجمل ١/٤٠٨ .

(٣٣) الخزانة ٣/٤٥٧ .

(٣٤) (٣٥) (٣٦) الانصاف : مسالة ٧٠ .

(٣٧) المقتضب ٣/٢٥٤ .

(٣٨) أمالي السهيلي ٢٥ ط القاهرة .

(٣٩) الى مثل ذلك ايضا ذهب الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه احياتا النحو .

(٤٠) امالي السهيلي ص ٢٦ ط القاهرة ١٩٧٠م .

(٤١) التوجيه للرماني بتحقيق سعيد الافغاني ط دمشق ١٩٥٨م ص ٩ وشرح الجمل ٢/٦٣٤ والخزانة ١/٧١ الديوان ٨٢ .

(٤٢) الخزانة ١/٧١ .

(٤٣) سيرة ابن هشام ٢/٤٩٤ ط البابي الحلبي ـ القاهرة .

(٤٤) الخزانة ١/٧١ .

(٤٥) شرح الجمل ٢/٣٤٥ وانظر ابن يعيش ط المنيرية ٨/١١ وشواهد التوضيح لابن مالك ١٢٩ والمغني ٣٥٣ ط دمشق وهمع الهوامع ٢/٣٤ ط القاهرة ١٣٢٧هـ .

(٤٦) انظر تفاصيل ذلك في الخصائص ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ والمحتسب لابن جني ايضا ١/١٠٩ .

(٤٧) المحتسب ١/١٠٩ . ط القاهرة ١٣٨٦هـ .

(٤٨) الكامل ١/٢٤٤ .

(٤٩) الخصائص ١/٧٥ ، ٢/٣٤٠ وانظر ايضا الكتاب ٢/٢٩٧ واصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٥ والحجة للفارسي ط القاهرة ١٩٦٩م ١/٨٦ وشرح الجمل ٢/٤٧٣ والخزانة ٣/٥٣٠ والديوان بتحقيق ابي الفضل ابراهيم ١٢٢ ط ٢ دار المعارف ١٩٦٩م .

(٥٠) الكتاب ٢/٥٩ .

(٥١) المحتسب ١/١١٠ .

(٥٢) انظرها في شرح الجمل ١/١٨٧ والاقتضاب للبطليوسي ٤٥ ، ١٢٥ والكتاب ١/١٧ والكامل ١/١٢٥ والخصائص ٢/٢٤٧ والخزانة ١/٨٦ والمفصل ٢١٥ والحيوان ٥/١٦١ وابيات المعاني ٦١٢ .

(٥٣) الكامل ١/٣٢ ، المغني ١٥٢ شرح الحماسة للمرزوقي ٣٤٤ شرح الجمل ١/١٨٨ .

(٥٤) اصلاح المنطق ٤٠٦ شرح الجمل ١/١٨٨ الديوان بتحقيق د. شكري فيصل ٦٤ بيروت ١٩٦٨ .

(٥٥) الكتاب ١/٦٠ الكامل ١/٣٣ .

(٥٦) الكامل ١/٣٣ .

(٥٧) المغني ١٠٧ والخزانة ٢/٦٧١ الديوان ط الصاوي ٥١٢ .

(٥٨) الكامل ١/٣٤ .

(٥٩) الكامل ١/٣٤ .

(٦٠) الكتاب ٢/١٤٤ .

(٦١) المقتضب ٢/٢٣٦ .

(٦٢) الخزانة ٤/١١٠ وانظر الكتاب ١/٢٠٠ والخصائص ١/٨٢ ، ٢٩٥ وابن يعيش ٧/١٣٢ .

(٦٣) المقتضب ٢/١٥٠ .

(٦٤) المقتضب ٢/٢١٦ ، ٣/٦٧ .

(٦٥) التصريح للازهري ٢/١٠٤ وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٥.

(٦٦) الكامل ٣/٣٠٠ .

(٦٧) شرح الجمل ٢/٨٢ .

(٦٩) المقتضب ١/٤١ .

(٧٠) الكتاب ١/٣٦٩ .

(٧١) الكتاب ١/٢٦٩ .

(٧٢) المقتضب ١/٢٧ .

(٧٣) الخصائص ١/١٦٥ .

(٧٤) مقدمة المقتضب ١٠٩ .

(٧٥) المقتضب ٣/٢٠ .

(٧٦) الكتاب ٢/١٥٤ .

(٧٧) المقتضب ١/٧ .